المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: أزمة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية بعد عام 2011م
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد عدنان كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2215
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 22:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أزمة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية بعد عام ٢٠١١ م

ا . م . د / أحمد عدنان كاظم(*)

المقدمة

تتعلق أبعاد أزمة شرعية الحكم في شكل ومضمون ممارسة السلطة التي تترجم على وفق القواعد القانونية التي يتبعها، ولكن للشرعية حدود أخرى تتجاوز الأبعاد القانونية والدستورية ((إجراء الانتخابات، استفتاء شعبي....)) أو حتى التمسك بالشرعية الثورية كما كان يحدث في منتصف القرن العشرين المنصرم ، لتصبح الأوضاع الراهنة مرهونة بتطور ثورة تكنولوجيا المعلومات التي اخترقت الأطر التقليدية في توجيه مديات التحكم والسيطرة على إرادات الشعوب.

بمعنى إن التحولات السياسية التي أفضت إليها الأحداث التي شهدتها في الكثير من الدول العربية لاسيما منذ عام ٢٠١١م، قد أدت إلى تنامي الرغبة غير المسبوقة في التخلص من جميع الممارسات السلطوية– القهرية التي مارستها الأنظمة الشمولية التي أضحت أمام الضغط الداخلي الجماهيري تارة، والضغوط الخارجية من دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد تسعينيات القرن الماضي ((المشروطية السياسية في إصلاح منظومة العملية السياسية والإصلاح الدستوري)) تارة أخرى . لنكون أمام تغيير سياسي سريع يطال الطبقة السياسية الحاكمة في تونس ومصر وليبيا واليمن حاليا بسبب أحداث الربيع العربي، على الرغم من التداعيات السلبية والأزمات الإنسانية التي لحقت بالشعوب العربية من جرّاء المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية.

ان محددات شرعية ممارسة الحكم وبحسب المتغيرات السياسية الحالية أصبحت مرهونة بمدى تحقيق مقومات مبادئ الحكم الصالح القائم على أساس العدل والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية....، من أجل نيل دعم ورضا الشعب الذي بات الوحيد القادر على تغيير المعادلة السياسية سيما بعد تهاوي الشرعية الدستورية لأول رئيس مدني منتخب من الشعب يتولى السلطة وهو ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر؛ وذلك لعدم قدرته على تجاوز أخطاء الماضي التي ارتكبها الرئيس السابق "حسني مبارك" ليكون أمام شرعية ثورية فرضتها الجماهير الغاضبة والتي استطاعت إزاحته عن الحكم كما حدث للأخير.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من إن أزمة الحكم في مصر بعد عام ٢٠١١ م باتت متأرجحة بين من يتمتع بالشرعية الدستورية المتأتية من انتخاب الشعب له ، وشرعية ثورية يفرضها الشعب المصري عندما لا يستطيع أي طرف سياسي الاستمرار في الحكم لأطول مدة ممكنة ما لم ينل قبول ورضا الشعب نفسه على المدى المنظور وبعكسه تتآكل شرعيته أمام إرادة الجماهير الرافضة له ؛ لاسيما عندما تتزايد الفجوة مع الأخير الذي تحركه طاقة شبابية مليئة بثقافة جديدة ((الثورة المعلوماتية في الشبكة العنكبوتية)) التي تتجاوز ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة .

إشكالية البحث

تتأتى إشكالية البحث من إن استمرار شرعية الحكم الدستورية لابد وان تقترن بأسباب تفضي إلى الحفاظ على بقائه في السلطة خلال المدة المحددة ، ولكن زوال هذه الأسباب يجعله غير قادر على الاستمرار في الحكم حتى وان أمتلك

(*)كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد.

الشرعية الديمقراطية أو أية شرعية أخرى كانت؛ طالما إنها خرجت عن القبو ل والرضا الشعبي الذي بات الوحيد من يمتلك زمام الأمور كونه المصدر الأساسي للشرعية، كما إن الحاكمية بدت اليوم للشعوب المتمدنة المطالبة بالديمقراطية الحقيقية وليست الشكلية.

منهجية البحث

يستند البحث إلى منهجية محددة نجد أبعادها في المنهجين التحليلي النظمي والمنهج المقارن لوصف الأحداث والوقائع السياسية والوصول إلى رؤية واضحة عن الواقع السياسي الذي آلت إليه الأوضاع بعد تحرك الجماهير المصرية بالضد من السلطة الحاكمة كي تسحب التفويض وتنهي الشرعية الدستورية لجماعة الإخوان المسلمين.

هيكلية البحث

تنقسم هيكلية البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة بالاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، إذ بحثنا في المبحث الأول في الأبعاد السياسية للانتقال من نظام الحكم الشمولي– السلطوي إلى نظام الحكم الديمقراطي عبر محاولة تحقيق الإصلاحات السياسية والدستورية لنيل الشرعية المطلوبة ؛ وينقسم المبحث إلى مطالب ثلاث تبحث في حدود شرعية السلطة أولا وانعدام القدرة على تجنب أزمة الشرعية ثانيا وتزايد حدة الحالة الثورية في ظل تفاقم أزمة الشرعية ثالثا . اما المبحث الثاني فقد بحث في الأوضاع السياسية وأزمة الحكم في مصر قبل وبعد عام ٢٠١١ م وعلى مستويين المطلب الأول يتعلق بمرحلة التعديلات الدستورية الطارئة ، والثاني يبحث في دور السلطة الحاكمة الجديدة بعد ثورة ٢٥ / يناير في تحقيق التمكين السياسي و الدستوري لها .

والمبحث الثالث يبحث في الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وتفاقم أزمة الحكم في مصر لاسيما في عهد أول رئيس مدني منتخب ينتمي إليها وهو " محمد مرسي " ، مع بحث الأخطاء التي ارتكبتها الجماعة ودورها في تآكل شرعيته سياسيا ودستوريا مما أدى إلى إزاحته عن الحكم من قبل الشعب المصري . أما المبحث الرابع فقد بحث في مستقبل مصر السياسي بعد قيام ثورة ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣م–الثورة الثانية–في غضون عامين من خلال معرفة طبيعة خارطة المستقبل أولا ومن ثم الشروع في كيفية تطبيق خارطة المستقبل ثانيا والبدء في مرحلة التمكين لمواجهة للتحديات المحتملة من أجل تعزيز الديمقراطية الحقيقية المرتقبة في مصر بعد تولي "عبد الفتاح السيسي" السلطة في ظل دعم وتفويض الشعب له لينال الشرعية الدستورية بعد انتخابه رسميا كونه يحظى بالكارزما والقبول الشعبيين ثالثا .

المبحث الأول : أبعاد الانتقال من الحكم الشمولي – السلطوي إلى الحكم الديمقراطي :–

لم تتبلور الأبعاد السياسية الحقيقية للانتقال من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي بشكلها الواضح، مما جعل الواقع السياسي والاجتماعي مليء بالتحديات والأزمات المشحونة بمخاطر تزايد حدة الصراع من أجل السلطة ؛ لتبدو الحياة السياسية في مصر أمام محنة جديدة تمثلت في كيفية صيرورة شرعية حقيقية لمن هو في الحكم ؟ سيما بعد الإطاحة بنظام حكم " حسني مبارك " اثر ثورة شعبية قادها الشباب في ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م ليعقبه خروج متسارع على أول سلطة حاكمة شرعية منتخبة من الشعب وعلى اثر ثورة شعبية ثانية قادها الشعب المصري نفسه في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ م ، رغبة منه في إثبات مبدأ قانوني ودستوري ألآ وهو إن الشعب مصدر السلطة وبيده تتحدد أبعاد شرعية أيا من يتولى مسؤولية الحكم في البلاد .

المطلب الأول : حدود شرعية السلطة الحاكمة :–

يُعرّف الاتجاه القانوني مبدأ الشرعية على انه سيادة القانون ، بمعنى أنه لا يمكن إعفاء السلطة الحاكمة من الخضوع للقانون ومن ثم لن تكون قرارات السلطة صحيحة ونافذة إلا إذا صدرت وفقا للقانون وبخضوعها للأخير والالتزام به

ينسحب على مجمل سلوكياتها وأعمالها .[1] ولكن الركن الأول والمهم من أركان الشرعية هو إن الشعب المصدر الرئيسي للسلطة ، فإذا كان الحاكم مقبول شرعيا يعني أنه يملك سلطة ممارسة الحكم ، إذ يحاول أن يكرس ذلك بشيء من الثقة والكفاءة في الأداء مع ضمان الاستقرار في النظام ؛ فعندما ينظر أفراد المجتمع لهذا النظام بوصفه شرعيا وفعالا ، بمعنى انه يمتلك القدرة على تلبية مطالب المجتمع والمرونة في التكيف مع الظروف والمتغيرات المحيطة به .[2] أما حالة الرضا والقبول من أفراد المجتمع فتعدُ تأييدا ودعما لسياسات السلطة الحاكمة وضمانا للشرعية السياسية التي توجب الاستمرار في الحكم . [3] من هنا نبدو أمام حالة من التكامل بين البعدين القانوني والسياسي لمبدأ الشرعية ، وإحداهما مكّمِل للآخر كي تتوافر مقتضيات البقاء في الحكم ما دامت مكتسبة لهذه الشرعية .وتعدُ الشرعية من جانب آخر معتقدا سياسيا يكمن في إيمان غالبية أفراد المجتمع إيمانا حقيقيا بأن السلطة يجب أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها وإلا فقدت مبررات القبول بها .[4]

فالشرعية تساهم في استقرار العلاقة بين الحاكم والمحكوم الذي ينسحب على المجتمع برمته مادام مفهوم الشرعية بحسب تحليل " ماكس فيبر " قائم على الرضا الفعلي وليس الإكراه .[5] لطالما إن جوهر الشرعية يكمن في الحصول على موافقة الشعب أولا وقبل كل شيء كونه من يملك السلطة الحقيقية في البلاد .[6] فلا معنى لأي شرعية سياسية تؤسس على جهل وفقر الناس وانقسامهم ..... لتصعب حالة إدارة مؤسسات الدولة بسبب تنامي المشكلات وانعدام القدرة على معالجتها.[7]

كما إن الشرعية على وفق الإطار المعياري تكون محكومة بمحددات ومؤشرات الحق والعدل والمساواة.. التي تبرز في حدود ممارسة السلطة ضمن الأطر القانونية والدستورية المحددة لها .[8] لان الشرعية هي القبول الطوعي – الاختياري بالسلطة القائمة ثقة منها في إن ما تخططه وتنفذه من سياسات عامة يتناسب مع تطلعات أفراد المجتمع . إضافة إلى مصادر أخرى تتعلق بمجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تستند إليها القيادة السياسية لنيل رضا المواطنين من خلال احترامها لهذه المنظومة القيمية والاعتبارية ، إيمانا منها بتجذرها في الوعي سواء أكانت مصادر تقليدية أو مصدر شخصي ((الكارزما)) أو مصدر قانوني – عقلاني عبر مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تضبط سير العملية السياسية .[9]

---

[1] - د . بلقيس أحمد منصور : الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ((دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)) ، ط ١، مكتبة مدبولي ، القاهرة / ٢٠٠٤ م ، ص ٧٦ .

[2] – المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

[3] – المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

[4] – د . خميس حزام والي : إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٤) ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط / ٢٠٠٣ م ، ص ٢٠ .

[5] – المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

[6] – المصدر نفسه . ص ٢٦ .

[7] – فتحي العفيفي : فراغ السلطة في الوطن العربي ، م / المستقبل العربي ، السنة / ٢٨ ، العدد / ٣١٧ ، بيروت ، تموز / ٢٠٠٥ م ، ص ٨٧ .

[8] – علي محمد علوان: السلطة في الفكر الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الأول / ٢٠٠٢ م ، ص ٦٩ .

[9] – د . علي الدين هلال و د . نيفين مسعد : النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/٢٠٠٠ م، ص ص٧٢–٧٣. ثم قارن مع د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، ط ١، وكالة المطبوعات، الكويت ، ١٩٨٥ م ، ص ١٨٦ .

وقد يفقد النظام السياسي الحاكم شرعيته في حالة رفضه من القوى السياسية والاجتماعية أو في حالة معارضة أسلوبه في ممارسة السلطة و / أو حتى عدم التعاون معه عندما تقتنع تماما بأنه لا يشكل إطارا ملائما لتحقيق مشاركة سياسية ديمقراطية حقيقية ، لتقتضي الحاجة إلى ضرورة استبدال هذا النظام بغيره حتى ولو باستخدام القوة ؛ لأن عدم منح الشرعية دليل فشل مؤسسة الحكم في استيعاب جميع القوى السياسية والمجتمعية من جانب ، وفقدان القدرة على إدارة الصراع السياسي في الحياة السياسية العامة .[١٠]

المطلب الثاني : انعدام القدرة على تجنب أزمة الشرعية :-

تحتاج أي سلطة حاكمة تحظى بالشرعية إلى تدعيم بقائها واستمرارها في الحكم إلى وسائل تمكنها من الحصول على القبول الشعبي المستمر ، وبعكسه نجد انقسام المجتمع السياسي بين داعم أو رافض لها مما يتطلب الوضع قدر كبير من الحسم . بمعنى إن السلطة الحاكمة حتى وان كانت منتخبة ، فإنها لا تستطيع الوقوف أمام أي تيار رافض لها يحظى بالدعم الشعبي ؛ سيما وان كانت الأوضاع العامة تتمركز في بؤرة الأزمات والمشكلات والتوترات الداخلية ، عندئذ تكون عرضة لتآكل شرعيتها وانتهائها بشكل يفوق التوقعات حتى تصبح معزولة عن المجتمع الرافض لها .[١١] وفي الوقت نفسه تبدو غير قادرة على حماية نفسها مهما كان حجم وعدد الأجهزة الأمنية المحيطة بمؤسسة الحكم ، لان الأخيرة تبدو في غاية الوهن أمام الغضب الجماهيري الرافض لأي تسوية أو حل للأزمات والمشكلات... التي عان منها طويلا .

إذ يفترض من الشرعية أن تعكس حالة دفاعية تتطلب من صاحب السلطة أن يعطي لوجوده في الحكم صفة ((الشرعية الحقيقية)) المتمثلة في إزالة الشكوك الداخلية والخارجية كافة ، لتمكنه من تنفيذ البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية... التي وعد بها و المطمئنة لإفراد وقوى المجتمع برمته.[١٢] وعلى السلطة الحاكمة مهمة مزدوجة تتمثل في تجنب أزمة الشرعية من خلال الحفاظ على الحد الأدنى من النظام ودفع المجتمع نحو التقدم، أي ضمان بقاء مؤسسات الدولة القائمة والدفاع عنها مع تطبيق قواعد القانون التي تضمن للمواطنين والجماعات المختلفة وضعا ملائما لممارسة أنشطتهم المختلفة. وهذا الوضع هو الوسيط الاجتماعي– السياسي الذي ينبغي أن يتوافر له القدر الأكبر والكافي من الأمن والاستقرار، وما لم تتحقق هذه المهام عبر النظام الاجتماعي – السياسي لن تكون هناك إمكانية للعمل أو حتى قيام علاقة إيجابية بين السلطة والمجتمع على حد سواء . ليكون البديل استخدام القوة والعنف لضمان استمرار البقاء في السلطة دون أي أمل مجدٍ في تحقيق التطور السياسي المنشود من جانب المحكومين .[١٣] لاسيما وان عدم قدرة النظام السياسي الحاكم على استيعاب الجماعات السياسية الناشئة وأنشطتهم السياسية المختلفة المرافقة لها يجعل المراكز الرئيسية للجماعات التقليدية عرضة للتهديد ليؤدي بالوضع الى مزيد من الأزمات والمشكلات .....[١٤].

وبحسب رأي الباحث يمكن تحديد بعض المؤشرات المسببة لعدم قدرة الطبقة السياسية الحاكمة على تجنب أزمة الشرعية وهي كالآتي :

١٠- – حسين علوان حسين : مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية النموذج الافريقي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٩٩ .

١١ – فتحي العفيفي ، فراغ ..... ، المصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .

١٢– د . خميس حزام والي : إشكالية ..... ، المصدر سبق ذكره ، ٢٣ .

١٣ – المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

١٤ – المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

١ – اللامساواة في التعامل مع أفراد المجتمع والتمييز فيما بينهم في ظل تقوية حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي لصالح فئة على حساب الأخرى .

٢ – ممارسة أساليب القوة والإكراه والقهر والتعسف ..... في التعاطي مع الأزمات والمشكلات التي تنتاب الحياة السياسية ، ليكون الحل ضمان أمن الحاكم .

٣ – تباين توجهات عمل مؤسسة الحكم واختلافها عن توجهات ورغبات عموم المواطنين ، الى جانب انعدام القدرة على تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع .

٤ – الرغبة في البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة مع الإصرار على تحييد وإضعاف أو إبعاد الخصوم والمعارضين بشتى الوسائل ومن خلال التفنن في إدارة القمع المنظم ضدهم .

٥ – الاستمرار في وضع القيود القانونية والسياسية على القوى والحركات السياسية والشعبية وعدم السماح لها في التعبير عن إرادتها بحرية ويُسر ، فضلا عن انعدام الثقة بها كونها تشكل مصدر تهديد مستمر للطبقة السياسية الحاكمة .

٦ – انعدام قدرة السلطة الحاكمة في إيجاد مجالات سياسية ديمقراطية حقيقية تستوعب الجميع ، فضلا عن الابتعاد عن ممارسة العمل السياسي الديمقراطي وربما انحساره ضمن دوائر مغلقة تثير المخاوف من مدى جدوى الإصلاح السياسي والدستوري ؛ الى جانب تمركز مخرجات النظام السياسي الحاكم في تحقيق غايات ومصالح فئوية – ضيقة تخدم الطبقة السياسية الحاكمة ومن حولهم ليس إلا .

المطلب الثالث : تزايد حدة الحالة الثورية في ظل تفاقم أزمة شرعية الحكم :–

كانت مصر معبأة بالحالة الثورية منذ مدة ليست بالقصيرة ، ولكن خلال السنوات القليلة التي سبقت عام ٢٠١١ م تزايدت النزعة الثورية ضد نظام حكم " مبارك " السابق الذي أحتكر السلطة لصالح عدد محدود من الأشخاص بدءا منه وأسرته وبعض رجال الأعمال والاقتصاد ورجالات الأمن المحيطين بهم في الدولة ؛ ليتحكموا بتنفيذ السياسات العامة التي تخدم مصالحهم الشخصية .[١٥] أما تفجر الحالة الثورية في مصر فقد جاء مع ظروف السخط الشعبي على النظام السياسي الحاكم برمته[١٦] ، بالرغم من إنها لم تكن منظّمة في أعدادها وأحجامها الجماهيرية التي فاقت قدرة القوى السياسية في تحقيق ذلك . ولاسيما إن الجماهير لم تأتِ من قنوات العمل التنظيمي لتتحول تلقائيا مع القوى الاجتماعية كافة إلى حركة حاشدة أصبحت قوة مضافة قادرة على إزاحة الحاكم ، لتبرز أمامنا حالة جديدة من الصراع

---

[١٥]– د . طارق البشري ، المصدر السابق نفسه ، ص ٨٤ .

[١٦] – بدأت الحالة الثورية في مصر منذ قيام ثورة الشعب ضد الاحتلال الفرنسي في تشرين الأول / ١٧٩٨ م ثم تلتها ثورة ٢٠ / ٣ / ١٨٠٠ م ضد الممارسات الفرنسية المجحفة بحق الشعب ..... ، للمزيد من المعلومات ينظر : رائد محمد عبد الفتاح ربعي : أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة ((الإخوان المسلمين في مصر نموذجا)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس / فلسطين ، ٢٠١٢ م ، ص ٤١ . وكذلك قيام الثورات المصرية منذ عهد " محمد علي باشا " عام ١٨٠٥ م وثورة " أحمد عرابي " عام ١٨٨٢ م ضد الاحتلال البريطاني وثورة الشعب مع حزب الوفد بزعامة " سعد زغلول " عام ١٩١٩ م التي لم يشارك فيها عموم الجيش عدا بعض الفصائل العسكرية المنفردة بسبب وجدوده في السودان ، ثم قيام ثورة ٢٣ / تموز / ١٩٥٢ م من قبل تنظيم الضباط الأحرار ضد النظام الملكي آنذاك ، وثورة الشعب في ٢٥ / ١ / ٢٠١١ م التي أطاحت بنظام حكم الرئيس " محمد حسني مبارك " ... ينظر : د . طارق البشري ، علاقة الدين بالدولة : حالة مصر بعد الثورة ، م / المستقبل العربي ، السنة / ٣٥ ، العدد / ٤٠٧ ، بيروت ، كانون الثاني / ٢٠١٣ م ، ص ٨٣ و ص ص ٨٨ – ٩٠ ، وللمزيد من التفاصيل ينظر : د . حسن نافعة ، مصر ..... الى أين ؟ انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المُحتملة في عملية التحول الديمقراطي : رؤية تحليلية ، م / المستقبل العربي ، السنة / ٢٨ ، العدد / ٣٢٠ ، بيروت ، تشرين الأول / ٢٠٠٥ م ، ص ٧ .

الآني بين القوى الاجتماعية التلقائية والقوى السياسية المنظّمة بشأن تحديد شكل وإطار المشاركة السياسية الديمقراطية الجديدة في مرحلة ما بعد التغيير . [١٧] والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لِمن ستكون له الغلبة ؟

من دون أدنى شك نحتاج إلى تحليل الواقع السياسي الذي آلت إليه الأوضاع السياسية المصرية المشحونة بالتوتر وحالة الشد والجذب بين من يعارض مؤسسة الحكم والراغب في إنجاز مشروع التغيير والإصلاح التدريجي من جانب ، وتيار شعبي غاضب ورافض لأي وجود سياسي للطبقة السياسية الحاكمة خلال المرحلة القادمة بسبب تشبثه بالتغيير السريع والجذري

وإحلال سلطة حاكمة جديدة تحل محل السلطة القديمة التي حكمت لمدة ثلاثة عقود . ولكن في نهاية المطاف ستكون الغلبة للتيار الشعبي كونه القوة الحاسمة والضاغطة من دون أدنى شك ، لاسيما وإنه نابع من رحم المجتمع المصري الذي بدا أمام مرحلة فارقة يمتلك فيها الحسم النهائي في ظل حالة الفوضى التي انتابت الحياة العامة .

بمعنى إن المرحلة التي سبقت ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م ساهمت في إزالة الركود السياسي سيما بعد ظهور حركة كفاية ((الحركة المصرية من أجل التغيير)) التي تأسست في أيلول عام ٢٠٠٤ م على أيدي نشطاء سياسيين ومفكرين ينتمون إلى تيار اليسار الناصري والماركسي والتيار الديمقراطي الاجتماعي والتيار الليبرالي التقدمي وحركة الإخوان المسلمين وحزب الوسط . [١٨] والمطالبة بتغيير قواعد العمل السياسي والإسراع بتنفيذ الإصلاحات العامة في البلاد ، ولكنها لم تتحول إلى حركة شعبية وإنما أدت إلى ظهور حركات شعبية نوعية مثل ((الطلاب من أجل التغيير [١٩]، أساتذة الجامعات من أجل التغيير ، والشباب من أجل التغيير)) لحين تشكيل الجبهة الوطنية للتغيير السياسي والدستوري في ٨ / ١٠ / ٢٠٠٥ م التي ضمت أغلب الأحزاب والحركات السياسية المصرية الفاعلة ، ليعقبه ظهور جبهات بمسميات أخرى ((التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير ، التجمع الوطني للتحول الديمقراطي ...)). [٢٠]

أما الجماعات الدينية السلفية ((حزب النور ، الجماعة الإسلامية ، وجماعة الجهاد .....)) فلم تؤدِ دور سياسي ملحوظ ومؤثر إثناء ثورة ٢٥ / يناير ، ولم يلحظ نشاطها في ذروة اندلاع الثورة بسبب اقتصاره على شكل دعوي – خدمي بفعل نفوذها بين الأوساط الشعبية . [٢١]

وعند قيام الثورة التي شملت جميع المدن في المحافظات المصرية بدءا من ميدان التحرير في القاهرة ، الجيزة ، الإسكندرية، الإسماعيلية، الدقهلية، الشرقية، الغربية، الفيوم، والسويس.... تطورت الأحداث بسبب تزايد عدد الشهداء والجرحى من الشباب ليعم الغضب الجماهير بشكل غير مسبوق يفوق تصورات وخطط قوى الأمن والشرطة، متزامنا مع استغلال القوى السياسية غير المشاركة في الثورة سيما جماعة الإخوان المسلمين الحالة العامة من أجل إطلاق سراح معتقليها ومحكوميها في سجون مصر ((وادي النطرون، أبو زعبل، المرج، القطا ، وقنا....)). وقيام " مبارك " بتعيين اللواء "عمر سليمان " نائبا لرئيس الجمهورية وتغيير حكومة " أحمد نظيف " بحكومة الفريق " أحمد شفيق" من أجل

---

[١٧] – المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

[١٨] – د . ثناء فؤاد عبد الله : ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر ، م / المستقبل العربي ، السنة / ٢٩ ، العدد / ٣٢٨ ، بيروت ، حزيران / ٢٠٠٦ م ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

[١٩] – ينظر ويقارن مع دور الطلاب والمُثقفين في المطالبة بالديمقراطية ودولة المؤسسات وما أراده الرئيس " جمال عبد الناصر " آنذاك في أن يتحقق بعد وقوع نكبة الخامس من حزيران / ١٩٦٧ م لإزالة آثار العدوان استجابة لتلك المطالب ولكنه لم يستكمل المهمة بسبب وفاته عام ١٩٧٠ م ، د . حسن نافعة ، المصدر السابق نفسه ، ص ٧ .

[٢٠] – المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

[٢١] – المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

امتصاص الغضب الشعبي واحتواء سقف المطالب المتزايدة شيئا فشيء ، مع إقرار التعديلات الدستورية المطلوبة والبت في الطعون الموجهة على الانتخابات النيابية التي جرت في أواخر عام ٢٠١٠ م ؛ وتصحيح عضوية عضو مجلس الشعب وتجاوز التزوير الذي حصل فيها آنذاك . وفي تلك الظروف صدر بيان رقم (١) في ١٠ / ٢ / ٢٠١١ م من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي قرر فيه بقائه في انعقاد دائم لمتابعة الأوضاع والعمل على حماية تطلعات الشعب المصري ، ثم صدر البيان رقم (٢) الذي وضح ضرورة ضمان تنفيذ المطالب الشعبية... وبعد (١٨) يوما من المظاهرات الحاشدة أُجبر " مبارك " على التنحي عن السلطة وتسليم زمام الأمور الى المؤسسة العسكرية لتتولى قيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية القادمة .[٢٢]

المبحث الثاني : الأوضاع السياسية وأزمة الحكم في مصر قبل وبعد عام ٢٠١١ م :-

شهدت مصر مسارا سياسيا مأزوما بدءا من المرحلة النيابية في العهد الملكي ((١٩٢٣ – ١٩٥٢م)) المليئة بالتعثر مرورا بمرحلة التنظيم السياسي الواحد ((١٩٥٢ – ١٩٧٦ م)) ، وما تلتها من تعددية سياسية مقيدة خلال الأعوام ((١٩٧٦ – ٢٠٠٦ م)) في ظل تحول سياسي مقترن بشرعية ثورية جسدتها دساتير عام ١٩٥٨ م وعام ١٩٦٤ م وأخيرا الدستور الدائم لعام ١٩٧١ م .[٢٣] وفي عام ١٩٨٠ م جرى تعديل المادة (٥) من الدستور الأخير لتنص على إن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد ، ليقوم النظام السياسي على أساس تعدد الأحزاب في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري والمنصوص عليها دستوريا . ثم جرى تعديل المادة (٧٧) التي نصت على مدة ولاية رئيس الجمهورية ب (٦) عاما مع جواز إعادة انتخابه ولمدد أخرى ، بعد أن كان له حق الترشيح لولايتين متتاليتين فقط .[٢٤] في ظل حصر صلاحيات واسعة لرئيس الدولة تصل إلى (٣٥) صلاحية وبنسبة ٦٣ % من مجمل الصلاحيات الممنوحة لبقية السلطات الأخرى ((التشريعية والقضائية)) .[٢٥]

أما الأحزاب السياسية فكانت تعاني من أزمة في قياداتها مع تفرد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بالسلطة ، لتبدو القوى السياسية المختلفة معزولة عن الواقع السياسي الحقيقي وحركة المجتمع نفسه .[٢٦] ولكن الشيء اللافت للنظر هو تعديل المادة (٧٦) من دستور ١٩٧١ م ليتيح انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السري المباشر مع وجود أكثر من مرشح منافس له . تمهيدا لإعادة انتخاب " حسني مبارك " لولاية خامسة جديدة بعد مضي (٢٤) عاما على حكمه ، للاستجابة للضغوط الداخلية والدولية بشان الإصلاح السياسي الديمقراطي .[٢٧] وقد أجري الاستفتاء على هذا التعديل الدستوري عام ٢٠٠٥ م ليحرز نسبة (٤٠ %) بمشاركة ((٥ . ١٣)) مليون ناخب من أصل (٣٢) مليون ناخب يحق له التصويت من دون أن يحقق الأغلبية .[٢٨] ليسري التعديل بشرط حصول مرشح الرئاسة موافقة (٢٥٠) صوتا من أعضاء المجالس المنتخبة ((مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات)) ، مما

---

[٢٢] – تقرير أعمال لجنة تقصي الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م ، المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة / ٢٠١٣ م ، ص ص ٢ – ٩ ، الموقع الالكتروني : .www.pdf factory.portial version

[٢٣] – د . ثناء فؤاد عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

[٢٤] – المصدر نفسه ، ص ٣٩ – ٤٠ ، ثم قارن مع د . حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ٨ .

[٢٥] – المصدر نفسه ، ص ٤٠.

[٢٦] – المصدر نفسه ، ٤٣ .

[٢٧] – د . حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره، ١٢ .

أغلق الباب نهائيا أمام ترشح أي شخصية مستقلة أو حتى المنتمين للتيار الإسلامي الذي يحظى بشعبية مقبولة آنذاك.[٢٩]

إذ أجريت الانتخابات الرئاسية في ٧ / ٩ / ٢٠٠٥ م على وفق قانون الانتخابات رقم (١٧٤) من العام نفسه ، ليفوز بها " مبارك " كما هو متوقع حتما في ظل حملة دعاية انتخابية غير مسبوقة بدأت منذ ١٧ / ٨ / ٢٠٠٥ م .[٣٠] سيما وإنها انتخابات غير متكافئة سيطر فيها الحزب الحاكم على الحياة السياسية برمتها ، بسبب الاعتماد على نفوذ ومال السلطة من دون تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي متوازن يضمن انتقال السلطة إلى رئيس جديد . ومما زاد الاحتقان السياسي تفاقما و بشكل ملفت للنظر بعد إجراء الانتخابات النيابية على مرحلتين في شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام ٢٠٠٥م ؛ ليحقق الحزب الوطني الديمقراطي نسبة (٤٢.٤٧%) مقارنة بعدد مقاعد التيار الإسلامي التي وصلت إلى (٨٨) مقعدا من مقاعد مجلس الشعب ، التي كانت من حصة جماعة الإخوان المسلمين وهي أعلى نسبة يحققها خلال نصف قرن .[٣١] ليتكرر المشهد السياسي المحتقن في الانتخابات النيابية المثيرة للجدل التي أجريت على مرحلتين في ٢٨ / ١١ و ٥ / ١٢ / ٢٠١٠ م والتي فاز بها الحزب الحاكم وسط أجواء مليئة بالتجاوزات القانونية والسياسية ، إلى جانب التزوير والتحايل الذي حدث على إرادة الناخب المصري ، لينتهي الأمل في انجاز أي تقدم على صعيد الإصلاح والتغيير . من هنا بدأ التحرك الشعبي الحقيقي من أجل إزاحة الحاكم عن طريق العمل الثوري وبالقوة في ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م ، من دون الاهتمام بالتنازلات التي قدمتها مؤسسة الحكم لإرضاء الشعب الغاضب لينتهي المشهد بانحياز المؤسسة العسكرية لصالح المطالب الشعبية ؛ وإجبار الرئيس السابق " محمد حسني مبارك " على التنحي وتسليم السلطة للجيش في ١١ / شباط من العام نفسه ليتولى قيادة المرحلة الانتقالية إلى حين انتخاب رئيس جمهورية ومؤسسة تشريعية جديدة ، والبدء بالتعديلات الدستورية التي من شأنها ملء فراغ السلطة الذي حدث في هاتين المؤسستين .

المطلب الأول : بدء مرحلة التعديلات الدستوري الطارئة : –

بعد تنحي " مبارك " عن السلطة صدر مباشرة الإعلان الدستوري الأول عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٣ / ٢ / ٢٠١١ م ثم أعقبه إجراء الاستفتاء الشعبي عليه في ١٩ / ٣ / ٢٠١١م ، ليحرز نسبة موافقة تقدر ب (٧٧.٢ %) في حين وصلت نسبة الرافضين إلى (٢٢.٨%) . و يتوخى التعديل الدستوري المستفتى عليه بناء مؤسسات الدولة بشكل ديمقراطي سواء في السلطة التشريعية ((مجلسي الشعب والشورى)) أو في السلطة التنفيذية سيما مؤسسة رئاسة الجمهورية مع ضمان نزاهة الانتخابات التي تجري بالنسبة لهما ، على أن يتم انتخاب جمعية تأسيسية يجري اختيارها من جانب المؤسسة التشريعية المنتخبة ؛ لتتولى مسؤولية صياغة دستور جديد للبلاد ، بمعنى عدم اللجوء إلى تعيين أعضاء الجمعية التأسيسية .[٣٢]

---

[٢٨] – المصدر نفسه ، ص ١٦ .

[٢٩] – المصدر نفسه ، ص ١٧ .

[٣٠] – المصدر نفسه ، ص ١٩ .

[٣١] – د . ثناء فؤاد عبد الله ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٩ – ٥٤ .

[٣٢] – د . طارق البشري ، المصدر السابق ، ص ٨٣ . ينظر تقدم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في جميع الانتخابات النيابية ، على الرغم من تراجع عدد المقاعد في بعضها سيما عام ٢٠٠٠ م فقد حاز على (٣١١) مقعدا وبنسبة ٧٢ % مقارنة بعام ١٩٩٥ م التي حاز فيها على (٤١٧) مقعدا واستمرار احتكاره للسلطة أما الإخوان المسلمين فقد حصلوا على (٦) مقعدا عام ١٩٩٥ م و (٧) مقعدا عام ٢٠٠٠ م وظلوا في صفوف المعارضة ، حسنين توفيق إبراهيم و حامد عبد الماجد قويسي ، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر ، م / المستقبل العربي ، السنة / ٢٨ ، العدد / ٣٢٦ ، بيروت ، نيسان / ٢٠٠٦ م ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .

إذ يتضمن الإعلان الدستوري الجديد أعلاه من (١١) مادة أجريت عليها تعديلات خاصة قبيل إجراء الاستفتاء الشعبي تعلقت بتعديل صلاحيات المجلس العسكري مع تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان المنتخب ، مثل عدم قدرة رئيس الدولة على حل البرلمان وعدم قدرة الأخير على سحب الثقة من الحكومة .[٣٣] أما الإعلان الدستوري الثاني المكّمل الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ م ، والذي يتكون من (٦٣) مادة فقد جاء ليُستكمل بتعديلين آخرين طرأ عليه ، التعديل الأول جرى في ٢٥ / ٩ / ٢٠١١ م والمتعلق بشأن تعديل نسبة الانتخاب الفردي والانتخاب حسب القوائم في انتخابات مجلسي الشعب والشورى القادمة ، إذ تم الاتفاق بين الفريق " سامي عنان " نائب رئيس المجلس العسكري وقادة بعض الأحزاب السياسية على أن تكون نسبة مقاعد النظام الانتخابي الفردي (الثلث) ونسبة مقاعد نظام القوائم ((الحزبية)) المغلقة ب (الثلثان) ؛ والتعديل الثاني جرى في ١٩ / ١١ / ٢٠١١ م ليسمح بموجبه المصريين المقيمين في الخارج بحق التصويت المباشر وبإشراف السفراء والقناصل بدلا من القضاة .[٣٤]

المطلب الثاني : السلطة الحاكمة الجديدة المنتخبة والتمكين السياسي و الدستوري لها : –

بعد بدء المرحلة الانتقالية التي قادها المجلس العسكري للقوات المسلحة في ظل تشكيل حكومة " عصام شرف " في ٧ / ٣ / ٢٠١١م التي جرى اختيارها من متظاهري ميدان التحرير لتستمر لغاية ١١ / ١١ / ٢٠١١ م ، أُعلنت وثيقة إعلان المبادئ من نائب رئيس الوزراء " علي السلمي " وسميت بوثيقة " السلمي " التي أثارت خلافات عديدة سيما المواد ((٩ و ١٠)) المتعلقة بشأن اختصاص المجلس الأعلى للقوات المسلحة وشؤونه الخاصة وميزانيته وقضايا تشريعية توجب عرضها على المجلس العسكري قبل إصدارها وتضمنت الوثيقة إنشاء مجلس الدفاع الوطني ..... ، ولكن الإسلاميين عدّوا وثيقة " السلمي " بمبادئ فوق دستورية ونضم الإخوان المسلمين حملة مظاهرات في ١٨ / ١١ / ٢٠١١ م وأقيل " علي السلمي " وألغيت الوثيقة بعد استقالة حكومة " شرف " ؛ ثم أعقبته حكومة "كمال الجنزوري " لاستكمال مهام المرحلة الانتقالية الحرجة التي لم يستطع " شرف " تحقيقها . واستنادا إلى الإعلانين الدستورين المعمولين بهما وفي ظل حل الحزب الوطني الديمقراطي من قبل القضاء الإداري ((المحكمة الإدارية العليا)) في ١٦ / ٤ / ٢٠١١م ، بدأت مرحلة العمل لإجراء انتخابات مجلس الشعب على مرحلتين في تشرين الثاني وكانون الأول من عام ٢٠١١ م ؛ لتأتي النتائج الانتخابية لصالح جماعة الإخوان المسلمين التي حققت فوزا كبيرا من خلال أحزاب صغيرة شكلت جبهة واسعة ، إذ استطاع حزب الحرية والعدالة أن يحرز نسبة ٤٠ % من مجموع مقاعد الجبهة البالغة ٤٧ % .[٣٥] إذ حصل حزب الحرية والعدالة على (٢٢٢) مقعدا من مجمل مقاعد مجلس الشعب البالغة (٤٩٨) مقعدا ((يُعين رئيس الجمهورية – ١٠ – عضوا منها)) ، اما حزب النور السلفي فقد بلغت مقاعده (١١٢) مقعدا وحزب الوفد أحرز (٣٩) مقعدا . في حين جرت الجولة الأولى لانتخابات مجلس الشورى في ٢٩ – ٣٠ / ١ / ٢٠١٢ م ومرحلة الإعادة في ٧ / ٢ / ٢٠١٢ م ، والجولة الثانية جرت في ١٤ – ١٥ / ٢ / ٢٠١٢ م وكانت مرحلة الإعادة في ٢٢ / ٢ / ٢٠١٢ م ؛ لتأتي النتائج بفوز حزب الحرية والعدالة بـ(١٠٥) مقاعد من مجمل المقاعد البالغة (٢٧٠) مقعدا ((يُعين رئيس الجمهورية – ٩٠ – عضوا منها)) أما حزب النور السلفي فقد حصل على (٤٥) مقعدا وحزب الوفد (١٤) مقعدا .

---

[٣٣] – فتحي العفيفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٢ – ٨٣ .

[٣٤] – الموسوعة الحُرة ، مصر ، ٢٠١٣ م ، ص ٢ . www. Egypt news . Net

[٣٥] – د . طارق البشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

أما الانتخابات الرئاسية فقد أجريت في منتصف عام ٢٠١٢ م في ظل منافسة عدد من المرشحين ((عبد المنعم أبو الفتوح ، محمد سليم العوا ، أحمد شفيق ، محمد مرسي ، أبو العز الحريري ، وحمدين صباحي ، حسام خير الدين ، عمرو موسى ، خالد علي ، عبد الله الأشعل ، محمد فوزي عيسى ، محمد حسام ، وهشام البسطويسي)) ، ولكن عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى فسح المجال أمام إجراء جولة ثانية بين مرشحي أعلى الأصوات وهما " أحمد شفيق " و " محمد مرسي " ؛ لتنتهي بإعلان فوز الأخير مرشح جماعة الإخوان المسلمين بنسبة (٧٣ . ٥١ %) وبفارق بسيط عن المرشح المستقل " أحمد شفيق " وبنسبة (٢٧ . ٤٨ %) .[٣٦]

وبعد إجراء الانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية التي تقدم بهما التيار الإسلامي ، في ظل تحول الجماعة السلفية من النشاط الدعوي إلى النشاط السياسي وبحكم التطورات السياسية التي حدثت عقب تنحي " مبارك " عن السلطة ؛ بالرغم من إنها أحرزت نسبة ٢٥ % من مقاعد مجلس الشعب. ولكن الصدمة جاءت من المحكمة الدستورية العليا التي أصدرت قرارا ملزما في ١٤ / ٦ / ٢٠١٢م يقضي بحل مجلس الشعب . [٣٧] بسبب التلاعب والتغير الذي طرأ في نسبة الأصوات على وفق قاعدتي الثلث والثلثان المقرة قانونا بنسبة الحجم العددي ليختل التوازن في داخل مجلس الشعب لأسباب سياسية حصرا، فقد كانت نسبة السلفيين من مقاعد مجلس الشعب وبحسب مقدار (الثلث) للانتخاب الفردي ١٥ %، ونسبة مقاعدهم بحسب مقدار (الثلثين) للانتخاب بالقائمة سجلّ ٢٩ % فقط.[٣٨]

في ظل محاولة الرئيس " محمد مرسي " الذي تسلم السلطة رسميا في أواخر حزيران / ٢٠١٢ م من إعادته بالقوة ، عندما دعا إلى انعقاده مع استمرار الصراع والتنافس السياسي على السلطة وبنفس الاسلوب المتبع قبل ثورة ٢٥ / يناير ولكنه لم يستطع تحقيق ذلك .إضافة إلى ذلك قيام الرئيس " مرسي " بإصدار إعلان دستوري مكّمِل في ٢٢ / ١١ / ٢٠١٢ م بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الأول ١٣ / ٢ / ٢٠١١ م والإعلان الدستوري الثاني في ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ م وإعلان ١١ / ٨ / ٢٠١٢ م الذي أصدره الرئيس نفسه لتمكين نفسه في الحياة السياسية على وفق المعطيات الجديدة . إذ تضمن الإعلان الدستوري (٧) مادة وصفها بالقرارات الثورية كونها عمدت إلى إعادة التحقيقات والمحاكمات بشأن قتل متظاهرين ٢٥ / يناير، وجعل القرارات الصادرة من رئاسة الجمهورية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة ((على سبيل المثال المحكمة الدستورية العليا))، سيما منذ توليه الرئاسة ولغاية إقرار دستور جديد للبلاد.... كما تضمن الإعلان الدستوري المكّمِل تعيين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية حصرا ولمدة (٤) سنوات، لاسيما بعد إقالة النائب العام " عبد المجيد محمود "واستبداله بـ"طلعت عبد الله إبراهيم"؛ مع تمديد مدة عمل اللجنة التأسيسية لشهرين آخرين بغية الانتهاء من كتابة مشروع الدستور الجديد . فضلا عن تحصين مجلس الشورى واللجنة التأسيسية وفقا للمادة (٥) من الإعلان الدستوري أعلاه من أجل تفادي حلّها كما حدث لمجلس الشعب مؤخرا في منتصف حزيران ٢٠١٢ م . أما المادة من (٤) من الإعلان الدستوري نفسه فتنص على إعداد مشروع دستور دائم للبلاد خلال (٦) شهرا وليس (٨) شهرا كما جاء في المادة (٦٠) من الإعلان الدستوري الثاني الصادر في ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ م . وقد جرى الاستفتاء الشعبي – المثير للجدل – على الدستور المصري في ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٢ م ليحصل على نسبة موافقة تقدر ب (٨ . ٦٣ %) ، ولكن اللافت للنظر إن الإعلان جرى صياغته من لجنة تأسيسية وضعها برلمان – منتخب – في آذار / ٢٠١٢ م ؛ وتم حلّها بقرار

---

[٣٦] – المصدر السابق، ص ص ٩١ – ٩٢ .

[٣٧] – المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

[٣٨] – المصدر نفسه ، ص ص ٩٤ – ٩٥ .

من المحكمة الاتحادية في نيسان / ٢٠١٢ م باعتبارها لجنة غير دستورية ليجري فيما بعد انتخاب لجنة تأسيسية ثانية من مجلسي الشعب والشورى، كي تعمل على صياغة دستور كهذا خلال المدة المنصوص عليها في الإعلان النافذ . وقد سيطرت قيادات الاخوان المسلمين على اللجنة التأسيسية من أجل تمكينهم دستوريا مما أثار غضب قوى المعارضة المصرية لحكم الأخوان ، إلى جانب توليهم الحكومة التي ترأسها "هشام قنديل" كونه أحد قياداتها البارزين، فضلا عن تعيين محافظي محافظات مصر أغلبهم من قياداتها ليتم استكمال (أخونة الدولة) عبر السيطرة على إدارة مؤسسات الدولة تارة، والتهديد باستخدام القوة والعنف والعمل السري الممنهج تارة أخرى؛ حتى تتمكن من استحكام قبضتها دستوريا وسياسيا.[٣٩]

واستكمالا[٤٠] لذلك قام الرئيس "مرسي" بإلغاء الإعلان الدستوري المكّمِل الذي أعلنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتأريخ ١٧ / ٦ / ٢٠١٢ م ((الصادر قبيل تسليم السلطة للرئيس المنتخب الجديد ويتكون من ثلاثة مواد فقط)) كإجراء دستوري وقائي ، لإن الهدف منه كان تقييد صلاحيات رئيس الجمهورية الجديد ؛ ورغبة الأخير في استعادة صلاحية تشريع القوانين بعد أن كانت بيد المجلس العسكري ولغاية مجيء سلطة تشريعية مُنتخبة . فضلا عن قيام الرئيس " مرسي " بإحالة وزير الدفاع المشير " محمد حسين طنطاوي " ورئيس الأركان الفريق " سامي عنان " الى التقاعد وتعيين الفريق " عبد الفتاح السيسي " وزيرا للدفاع بدلا عنه ، وتغييرات أخرى في قيادات القوات المسلحة مما أثارت حفيظة المؤسسة العسكرية المصرية .

المبحث الثالث : الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وتفاقم أزمة الحكم :-

من المعروف جليا إن جماعة الإخوان المسلمين تأسست عام ١٩٢٨ م في محافظة الإسماعيلية متأثرة بأفكار مؤسسها "حسن احمد عبد الرحمن ألبنا"، أما هيئاتها فقد تحددت في ((المرشد العام ، مكتب الإرشاد، الهيئة التأسيسية " مجلس الشورى العام"، مؤتمر المناطق، فريق الرحلات الجوالة ، فرق الإخوان)) مع تحديد مراتب العضوية فيها التي تبدأ من الأخ المساعد، الأخ المنتسب، الأخ العامل، والأخ المجاهد.... ومراتب فرعية أخرى للعضوية مثل محب، عامل، مكلّف، قيادي... وبدأت الجماعة في تطوير نشاطها ونشر فكرها وبرامجها خارج مصر سيما منذ عقد ثلاثينيات من القرن الماضي و من خلال تأسيس العديد من الفروع الفاعلة، ولكنها اضطرت إلى التحول نحو العمل السري بعد قيام أحد أعضائها البارزين " عبد الحميد أحمد حسن " باغتيال رئيس وزراء مصر " محمود فهمي النقراشي " في عهد الملك " فاروق " في ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨ م ؛ بسبب قيامه بإصدار قرار حل جماعة الإخوان المسلمين .[٤١]

والشيء نفسه حدث عند الاصطدام مع نظام حكم " جمال عبد الناصر " ففي ١٢ / ١ / ١٩٥٤ م حلّت الجماعة أيضا وحاولت اغتياله في ٢٦ / تشرين الأول من العام نفسه عندما قام أحد أعضاء الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين " محمود عبد اللطيف " بإطلاق رصاصات على الرئيس " عبد الناصر " ، وهو يُلقي خطابه في الإسكندرية إثناء عقد الاتفاق النهائي لجلاء القوات البريطانية عن مصر . مما دفع بالعديد من قياداتها الى الهجرة الى الخارج والعمل على تأسيس المركز الإسلامي بمدينة ميونخ في ألمانيا ؛ لتبدأ الثورة التنظيمية للجماعة وإنشاء ما يدعى ب ((التنظيم الدولي)) الذي يضم شخصيات من مختلف الجنسيات ومنهم " رجب طيب أردوغان " الرئيس التركي الحالي .

---

[٣٩] – احداث مصر ، www.Egpt news .Net تاريخ الزيارة ٣١ / ١٠ / ٢٠١٣ م ، ص ص ١ – ٢ .

[٤٠] – رائد محمد عبد الفتاح ربعي ، أساليب ..... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٤ – ٥٦ ، وقارن مع المراتب الفرعية الأخرى الموجودة في تنظيم الإخوان المسلمين مثل ((مُحب ، عامل ، مُكلّف ، وقيادي ...)) المصدر نفسه .

[٤١] – المصدر نفسه ، ص ص ٦٥ – ٧٣ .

فضلا عن تأسيس العديد من الفروع التابعة له في مختلف دول أوربا وتأسيس رابطة العالم الإسلامي ومقرها لندن في عقد ثمانينيات القرن المنصرم . [٤٢]

وفي عقد التسعينيات بدأت الجماعة بالعمل المباشر داخل مصر من خلال الاقتراب من الشرائح الفقيرة في المجتمع مستغلين ما يملكونه من شركات ورؤوس أموال طائلة ، من أجل العمل على تعبئة الدعم والإسناد لنشاطها السياسي والاقتصادي والإعلامي ..... ، ولكن عام ١٩٩٥ م صدر قرار جمهوري ذو الرقم (٢٧٩) أحال فيه (٤٩) شخصا من قيادات الإخوان إلى المحكمة العسكرية وصدرت بحقهم أحكام مختلفة مثل الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات على ((خيرت الشاطر وعصام العريان ومحمد حبيب)) . [٤٣]

وحاولت الجماعة أن تكرس دورها السياسي منذ مدة ليست بالقصيرة [٤٤]ولكنه كان دورٌ معارضا ليتضح بشكل أوسع فيما بعد من خلال إصدار وثيقة المرأة والمواطنة عام ١٩٩٤ م ، ثم تلتهُ وثيقة الإصلاح السياسي في آذار عام ٢٠٠٤ م ، ليعقبه إعلان برنامج الجماعة في آب / ٢٠٠٧ م لتُبدي رغبتها الصريحة في التغيير والمشاركة في التحول السياسي الديمقراطي الحقيقي في البلاد .[٤٥] ووقفت جماعة الإخوان المسلمين مع بقية الأحزاب السياسية المعارضة ضد نظام حكم " حسني مبارك " من أجل تحقيق هذا الهدف وتغيير المسار السياسي ورفض فكرة التوريث التي طرحت بعد عام ٢٠٠٥ م ، والشيء نفسه تفاقم بعد الانتخابات النيابية التي جرت في أواخر عام ٢٠١٠ م التي شهدت تزويرا وتزيفا لإرادة الناخب المصري ؛ سيما بعد فوز الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بأغلبية مقاعد مجلس الشعب ، مما زاد من حدة الاحتقان السياسي والاجتماعي في البلاد وتعالي الأصوات الرافضة لاستمرار " مبارك " في السلطة . وعند اندلاع ثورة ٢٥ / يناير وتحقيق الهدف الذي ثار من أجله الشعب المصري وهو إزاحة " مبارك " من الحكم ، لم تشارك جماعة الإخوان المسلمين في هذا الإنجاز وإنما استطاعت أن تقفز على ما تحقق لتستثمر الفرصة السانحة عبر تأسيس حزب الحرية والعدالة بعد أربعة أشهر والمضي من أجل الوصول إلى حلم السلطة الذي راودها على مدى (٨٢) عاما . لتتمكن من حسم الأوضاع لصالحها في الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الثاني وكانون الأول من عام ٢٠١١ م التي حقق فيها حزب جماعة الإخوان أعلاه نسبة (٤٠ %) ، والشيء نفسه تكرر في الانتخابات الرئاسية التي جرت في منتصف عام ٢٠١٢ م وفوز مرشح الإخوان " محمد مرسي " بالأغلبية المطلقة . لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع السياسي المحموم والمشوب بكثير من الأخطاء والإخفاقات والانتكاسات وعلى مختلف الصُعد سياسيا واقتصاديا وامنيا ..... سيما التحدي الأخطر وهو انقسام المجتمع المصري بين مؤيد ومعارض لحكم الأخوان المسلمين، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو من يمتلك الحل من أجل الحسم والخروج من المأزق السياسي– الاجتماعي؟

المطلب الأول : الأخطاء المرتكبة في ممارسة السلطة : –

حاول الرئيس " مرسي " ضمن المرحلة الأولى من حكمه أن يقوم بتمكين مؤسسة الحكم عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية التي تؤمن سيطرته على مؤسسات الدولة بالكامل كما أسلفنا ، فضلا عن السعي نحو إقرار بعض الشؤون الخاصة بالقوات المسلحة وتعيين القادة العسكريين وتحديد مدة خدمتهم ..... ، وأصبح للرئيس المنتخب سلطة

---

[٤٢] – المصدر نفسه ، ص ص ٦٦ – ٦٧ .

[٤٣] – المصدر نفسه ، ص ص ٧٨ – ٩٦ .

[٤٤] – ينظر ويقارن مع دور الطلاب والمُثقفين في المطالبة بالديمقراطية ودولة المؤسسات وما أراده الرئيس " جمال عبد الناصر " آنذاك في أن يتحقق بعد وقوع نكبة الخامس من حزيران / ١٩٦٧ م لإزالة آثار العدوان استجابة لتلك المطالب ولكنه لم يستكمل المهمة بسبب وفاته عام ١٩٧٠ م ، د . حسن نافعة ، المصدر السابق نفسه ، ص ٧ .

[٤٥] – المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

إقرار جميع السلطات المقررة في اللوائح والقوانين الخاصة بالقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع إلى حين إقرار دستور جديد للبلاد . [٤٦] وبدأت مصر مرحلة حرجة منذ إصدار الإعلان الدستوري المكّمِل في ٢٢ / ١١ / ٢٠١٢ م في ظل حكومة ترأسها " هشام قنديل " والقيام بنقل القضاة وتعيين محافظين جُدُد ، ولكن الأخطر ما في ذلك هو تغيير القيادات العسكرية .....، إلى جانب تنامي دور نائب المرشد العام للإخوان المسلمين " خيرت الشاطر " وقيادات أخرى تابعة لهم من أجل تحديد طريقة وشكل ممارسة السلطة عبر إرسال إشارات محددة لتسيير شؤون الدولة على وفق رؤية جماعة الإخوان المسلمين ؛ إما دور رئيس الدولة فيقتصر على تنفيذ الأوامر وإلقاء الخطابات والقيام بالزيارات الرسمية والاجتماع مع وفود البعثات الدبلوماسية ... . وخلال مدة حكم " مرسي " سُجِلّتْ (٣٨١٧) حالة احتجاج ورفض لأسلوب ممارسة السلطة ، في ظل تزايد معدلات قضايا الرأي التي بلغت أكثر من (١٠٠) قضية . ومن الأخطاء التي وقعت بها جماعة الإخوان هو قيام مؤيدي الرئيس بمحاصرة مبنى المحكمة الدستورية العليا، ومحاولة تشريع القوانين عبر مجلس الشورى الباطل الذي لم ينتخبه سوى (%) من الشعب، الى جانب وقوع مواجهات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في قصر الاتحادية، بورسعيد، الصعيد، والإسكندرية..... فضلا عن ملاحقة الإعلاميين وإحالتهم إلى النيابة العامة بتهم كيدية أو إصدار قرارت خاصة لغلق قنوات المعارضة، إلى جانب ذلك محاولة الاطلاع على الملفات السرية الموجودة لدى أجهزة الأمن بغية إتلافها سيما تلك التي تتعلق ببعض قيادات الإخوان خلال الحقبة الماضية ؛ وتسريب ملفات الأمن القومي من مؤسسة الرئاسة وتهريبها خارج مصر..... .[٤٧]

المطلب الثاني : إزاحة جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم : –

بعد مضي (١٠) اشهر من حكم " محمد مرسي " المليئة بالأخطاء جاءت مرحلة الحسم عند تأسيس حركة تمرد في ٢٦ / ٤ / ٢٠١٣ م التي تضم جميع فئات الشعب المصري ولاسيما الشباب ، إذ قاد زعيمها "حمدين صباحي" حملة جمع التواقيع ((وصلت إلى أكثر من أثنين وعشرين مليون توقيع)) من أجل سحب الثقة عن الرئيس المنتخب والعودة لانتخابات رئاسية مبكرة انطلقت من يوم الجمعة الموافق ٢٦/ ٤ / ٢٠١٣ م في ميدان التحرير ((على إن تنتهي في ٣٠/ ٦ من العام نفسه وهو موعد قيام الثورة الشعبية الثانية))؛ فضلا عن تحريك الشارع المصري من خلال المظاهرات والاحتجاجات في جميع المدن. مما دفع بالرئيس "مرسي" الى دعوة قوى المعارضة للحوار وتشكيل لجنة لتعديل دستور ٢٠١٢م والبدء بالمصالحة الوطنية، ولكن تسارع حدة الأوضاع المتأزمة فاق التوقعات وخرج عن حدود السيطرة . وفي ١٢ / ١٢ / ٢٠١٢ م دعا الجيش المصري إلى عقد لقاء مع الكتاب والساسة وقادة بارزين آخرين في مدينة نصر بغية الخروج برؤية واضحة لمعالجة الأوضاع السياسية والأمنية المحتدمة خلال المرحلة القادمة . وفي ٢٠ / ٢ / ٢٠١٣ م أستدعى المجلس الأعلى للشرطة الرئيس " مرسي " لحثهِ على تدارك الأوضاع السلبية عبر تحقيق وفاق وطني وآلية جديدة للحوار الوطني مع المعارضة .[٤٨] إلى جانب ذلك وضع الخطط الضامنة لمعالجة التدهور السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي ..... الذي بدأ يعم جميع أنحاء البلاد ، وفي غضون ذلك تزايدت الهوة الحاصلة بين الشعب والحاكم لتنفجر الأوضاع باندلاع ثورة ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ م ، بالرغم من مهلة أل (٤٨) ساعة التي أعطيت للرئيس من قبل وزير الدفاع آنذاك " عبد الفتاح السيسي " من أجل الدعوة إلى استفتاء شعبي على بقائه في الحكم أو الدعوة

---

[٤٦] – الموسوعة الحُرة ..... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

[٤٧] – إحداث مصر ، مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية ، ٣١ / ١٠ / ٢٠١٣ م ، ص ص ٣ – ٧ ، www.Mcsp.crm . وللمزيد من المعلومات يُنظر : محمد العجاتي (وآخرون) ، الحركات الاحتجاجية في مصر المراحل والتطور ، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ((مصر ، المغرب ، لبنان ، البحرين)) ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت / ٢٠١١ م ، ص ص ١٩١ – ١٩٩ .

[٤٨] – مصر شباط / ٢٠١٣ م، ص ١ – ٢ ، AL–hayat news.Net .

لانتخابات رئاسية جديدة أو أي حل يراه الرئيس مناسبا للخروج من الأزمة ((حسبما طرحه بعض القادة الأمنيين خلال الاجتماع الذي عقده الرئيس معهم في دار الحرس الجمهوري)). في ظل إصراره بالتمسك بالسلطة متذرعا بالشرعية الانتخابية والدستورية التي حصل عليها متناسيا الغضب الشعبي الذي يطالب برحيله على الفور ومن دون شروط، سيما وان ما يقارب (٣٣) مليون مصري قد نزل في جميع الميادين والشوارع..... إلى حين صدور بيان القيادة العامة للقوات المسلحة في ١ / ٧ / ٢٠١٣ م يوصف فيه سير الأحداث المتواترة والمتسارعة بالثورة الشعبية الثانية ؛ وفي ٣ / ٧ / ٢٠١٣ م أعلن وزير الدفاع " السيسي " الوقوف صراحة إلى جانب الشعب وإنهاء حكم الرئيس " محمد مرسي " الذي أستمر (٣٦٥) يوما وإيقاف العمل بدستور ٢٠١٢ م ، وتسليم السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا " عدلي منصور " للإشراف على المرحلة الانتقالية القادمة في إرساء أسس التحول السياسي الديمقراطي الحقيقي والسليم في البلاد . [٤٩]

وفي ٤ / ٧ / ٢٠١٣ م منع الرئيس المخلوع " محمد مرسي " من السفر الى جانب عدد من قيادات الإخوان على سبيل المثال " محمد بديع " مرشد الجماعة و " خيرت الشاطر " نائب مرشد الجماعة وآخرين منهم ((محمد البلتاجي ، صفوت حجازي ، عاصم عبد الماجد – عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية – ، عصام العريان – نائب رئيس حزب الحرية والعدالة – .....)) ، وقيادات أخرى من غير الإخوان المسلمين ((أمثال أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط ونائبه عصام سلطان، سعد الحسيني محافظ كفر الشيخ سابقا ، طارق الزمر رئيس المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية ، وحازم أبو إسماعيل المرشح الرئاسي السابق الذي رُفِض ترشيحه في أول انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥/يناير....)) .[٥٠] وذلك من أجل معرفة ما حدث والتحقيق مع من تسبب في وصول الأوضاع غير المستقرة إلى ما هو عليه .

المبحث الرابع : مستقبل مصر بعد الثورة الشعبية الثانية في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ م : –

أصدر الرئيس المؤقت " عدلي منصور " في ٨ / ٧ / ٢٠١٣ م إعلان دستوري جديد ((كإطار قانوني للمرحلة الانتقالية القادمة)) ليكون بمثابة خارطة طريق نحو المستقبل ، إذ يتكون الإعلان من (٣٣) مادة قانونية تعطي للرئيس المؤقت صلاحية إصدار قوانين بعد التشاور مع الحكومة الجديدة . ونص الإعلان على تشكيل لجنتين الأولى قانونية تتشكل خلال (١٥) يوما وتضم (١٠) اعضاء من أعضاء الهيئات القضائية وأقسام القانون الدستوري في الجامعات المصرية ، واللجنة الثانية لجنة مجتمعية تتشكل خلال (٣٠) يوما وتضم (٥٠) عضوا يمثلون جميع فئات المجتمع والقوى السياسية المصرية[٥١]. تمهيد لتولي مهمة صياغة دستور دائم للبلاد ينظم شؤون إدارة الدولة بعد استكمال مراحل بناء المؤسستين التنفيذية والتشريعية .

المطلب الأول : مضامين خارطة المستقبل في مصر : –

جاء الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المؤقت "عدلي منصور" ليمثل خارطة المستقبل لإنقاذ البلاد من الانقسام السياسي– الاجتماعي الحاصل في ظل ظروف حرجة عقب مجيء جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة سيما بعد قيام

---

[٤٩] الموسوعة الحُرة ... ، المصدر السابق ، ص ٧ .

[٥٠] – www .Egypt news . Net في ٣١ / ١٠ / ٢٠١٣ م ، ص ١ – ٢ . ((انترنت)).

[٥١] – أحمد المصري : الإعلان الدستوري وإبعاده ، بوابة المصري اليوم ، المركز المصري للدراسات والمعلومات ، القاهرة ، ٣١ / ١٠ / ٢٠١٣ م ، ص ٥ .

ثورة الشعب في ٢٥/يناير، ليستمر النهج نفسه في ممارسة السلطة كسلفهم "حسني مبارك" رغبة منهم في الانفراد بالحكم وإحكام السيطرة على مقدرات البلاد.

ومن المضامين القانونية التي تضمنها الإعلان الدستوري ما نصت عليه المادة (١٣) التي توجب الدفاع عن الوطن وأرضه كونه واجب مقدس ، وكذلك الحفاظ على وحدته الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن . [٥٢] أما المادة (٢١) فقد أوكلت مهمة حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامتها إلى القوات المسلحة ، إذ لا يجوز ((مع الحظر)) لأي فرد أو هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية .[٥٣] ونصت المادة (٢٢) على إنشاء مجلس الدفاع الوطني يرأسه رئيس الجمهورية ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها.[٥٤] في حين أكدت المادة (٢٣) دور رئيس الدولة في حماية الوحدة القانونية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه واتخاذ التدابير اللازمة لحماية البلاد .[٥٥] ومنحت المادة (٢٤) من الإعلان الدستوري الرئيس المؤقت سلطة تشريع القانون بعد أخذ رأي الحكومة ((مجلس الوزراء)) ، على أن تنتقل سلطة تشريع القوانين الى مجلس النواب فور انتخابه وفقا للفقرة الأولى من المادة نفسها .[٥٦]

إما إعلان حالة الطوارئ فتجري حسب القانون بعد موافقة مجلس الوزراء ، على أن تُعلن ضمن مدة محددة لا تتجاوز (٣) شهرا ولا تُمدد إلا لمدة مماثلة وبعد موافقة الشعب من خلال استفتاء وبمقتضى المادة (٢٧) من الإعلان الدستوري المؤقت .[٥٧] من أجل إشراك الشعب في اتخاذ هذا القرار المهم ، لاسيما وأن مصر خلال مدة حكم الرئيس السابق " حسني مبارك "كانت تحكم بموجب قانون الطوارئ المعلّن منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي .

ان الشيء المهم في الإعلان الدستوري أعلاه هو العمل على صياغة دستور دائم جديد للبلاد ليحل محل هذا الإعلان المؤقت ودستور عام ٢٠١٢ م أيضا الذي جرى إيقاف العمل به. إذ نصت المادة (٢٨) من الإعلان على تشكيل لجنة خبراء مكونة من (١٠) اعضاء موزعة على الشكل الآتي:-[٥٨]

ا – عضوين من أعضاء المحكمة الدستورية العليا.

ب – عضوين من أعضاء هيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا.

ج – عضوين عضوا من قضاة مجلس الدولة .

د – (٤) اعضاء من أساتذة القانون الدستوري في مصر .

وتختار المجالس العليا للهيئات القضائية المذكورة ممثليها مع قيام المجلس الأعلى للجامعات باختيار أساتذة القانون الدستوري ليُمثلوا في هذه اللجنة ، على أن تختص باقتراح التعديلات الدستورية على دستور ٢٠١٢ م المعطل وتُنهي عملها خلال مدة (٣٠) يوما من تأريخ تشكيلها.[٥٩] أما التعديلات الدستورية المقترحة فتعرض على اللجنة المجتمعة

---

[٥٢] – نص الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المؤقت " عدلي منصور " في ٨ / ٧ / ٢٠١٣ م ، م (١٣) .

[٥٣] – الإعلان الدستوري نفسه ، م (٢١) .

[٥٤] – الإعلان الدستوري نفسه ، م (٢٢) .

[٥٥] – الإعلان الدستوري نفسه ، م (٢٣) .

[٥٦] – الإعلان الدستوري نفسه ، م (٢٤) .

[٥٧] – الإعلان الدستوري نفسه ، م (٢٧) .

[٥٨] – الاعلان الدستوري نفسه ، م (٢٨) .

[٥٩] – أحمد المصري ، الاعلان ..... ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

التي تتكون من (٥٠) عضوا برئاسة " عمرو موسى"، على أن يكون من بينها (١٠) اعضاء من فئة الشباب والنساء لتُنهي عملها خلال (٦٠) يوما. [٦٠] وبعد انتهاء مهمة اللجنة المجتمعية يُعرض مشروع التعديلات الدستورية بعد وروده إلى رئيس الجمهورية المؤقت "عدلي منصور" خلال (٣٠) يوما على الاستفتاء الشعبي وفقا للمادة (٣٠) من الإعلان الدستوري المؤقت . وبمجرد موافقة الشعب على ذلك يدعوا الرئيس "منصور" إلى إجراء انتخابات مجلس النواب خلال (١٥) ، على أن تُجري في غضون شهر واحد من دون أن تتجاوز الشهرين فقط ، وبعد انعقاد مجلس النواب المنتخب تتم الدعوة الى إجراء الانتخابات الرئاسية على أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات في الإشراف على الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية وبقية المراحل الانتخابية المتتالية .[٦١] ولكن الرئيس المؤقت " منصور " ارتأى إلى ضرورة الإسراع بانتخاب رئيس جديد للدولة كي لا تطول المرحلة الانتقالية ، ليجري فيما بعد تشريع قانون خاص يُنظِم الانتخابات النيابية المقبلة حسبما خوّله مشروع الدستور الدائم الجديد كما سنرى في البحث.

خلال مرحلة حكم الرئيس المؤقت " عدلي منصور " جرى تشكيل حكومة " حازم الببلاوي " ثم أعقبتها حكومة " إبراهيم محلب " في ظل تحديات سياسية وأمنية واقتصادية ..... عديدة أخذت تؤثر على بنية المجتمع المصري ، ناهيك عن الرغبة الحقيقية في تطبيق خارطة المستقبل المتفق عليها مع شركاء الوطن الواحد .

إذ جاءت الخطوة الأولى في تنفيذ خارطة المستقبل في ١٤ – ١٥ / ١ / ٢٠١٤ م عندما تم إقرار مشروع التعديلات في الدستور الجديد البديل عن دستور ٢٠١٢ م في استفتاء شعبي عام حاز على نسبة موافقة (٩٨ %) من أصوات الشعب المصري .

إذ يضم الدستور الدائم الجديد (٢٤٧) مادة تجاوز فيهِ الثغرات الدستورية والقانونية التي كانت موجودة في الدستور المعطل السابق، فضلا عن قيامهِ بتحقيق التوازن والتعاون بين السلطات الثلاث ((التنفيذية– التشريعية – القضائية))، مع الحفاظ على صلاحية كل سلطة لضمان استقرار النظام السياسي الجديد. في الوقت الذي كفل فيهِ الدستور المستفتى عليه حق المعارضة القانونية وخوّل رئيس الجمهورية المؤقت "منصور " حق إقرار أيهما تجري أولا الانتخابات النيابية أم الانتخابات الرئاسية ، بحيث لا يحدث أي انحراف قانوني عن خارطة المستقبل التي وضعت مسبقا ؛ من أجل المضي في حوار مجتمعي حقيقي يقوم على وفق مبدأ المصالحة الوطنية ، ولاسيما أن ثقافة المرحلة القادمة ستكُمن في احتكام عمل مؤسسات الدولة بمقتضيات القوانين النافذة حصرا .[٦٢] وعند التدقيق في المادة (٢٢٨) من دستور عام ٢٠١٤ م وجدناها تؤكد على دور اللجنة العليا للانتخابات ولجنة الانتخابات الرئاسية في الإشراف على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على حد سواء . [٦٣] لتأتي المادة (٢٣٠) من الدستور نفسه في التأكيد على ما نصّت عليه في أن الانتخابات الرئاسية أو التشريعية تجري حسب القانون الذي سيجري تنظيمه، على أن تجري الانتخابات الرئاسية خلال (٣٠) يوما ولا تزيد عن (٩٠) يوما من تأريخ العمل بالدستور الجديد .[٦٤]

---

[٦٠] – المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[٦١] – المصدر السابق، ص ص ١٠ – ١١ .

[٦٢] ٥٩ – د . مصطفى حجازي ، مؤتمر صحفي لمُستشار الرئيس المؤقت للشؤون الإستراتيجية ، قناة المحور الثانية / ، القاهرة / ٢١ / ١ / ٢٠١٤ م ، (إنصات) .

[٦٣] – الدستور المصري الجديد لعام ٢٠١٤ م ، م (٢٢٨) .

[٦٤] – الدستور المصري الجديد لعام ٢٠١٤ م ، م (٢٣٠) .

وفي ٢٦ / ١ / ٢٠١٤ م دعا الرئيس المؤقت " عدلي منصور " لإجراء الانتخابات الرئاسية ومن بعدها الانتخابات التشريعية ليُنهي الجدل السياسي الحاصل بين القوى السياسية المختلفة ، من أجل تطبيق مراحل الديمقراطية في ظل المرحلة الانتقالية وظروفها الحرجة في مصر ؛ إذ جرى اقتراح مشروع قانون الانتخابات النيابية الجديد ليُحدد نسب المقاعد النيابية لتكون (٨٠ %) من أصوات الناخبين وفقا للانتخاب بالقائمة ونسبة (٢٠ %) للانتخاب بالفردي ، مع الأخذ بنظر الاعتبار نسبة (١٢ %) من المقاعد للمرأة و (٤ %) للمسيحيين . وفي ١٦ / ٣ / ٢٠١٤ م طلب الرئيس المؤقت " منصور " من حكومة " حازم الببلاوي " التريث في قبول تخليه عن رئاسة الحكومة لحين معالجة بعض الأوضاع السياسية والأمنية ..... والانتهاء من مشروع الدستور الدائم الجديد للبلاد ، وهذا ما جرى بالفعل عندما تولى " إبراهيم محلب " رئاسة الحكومة بدلا عن " الببلاوي " التي امتازت بقيامها بأسلوب الجولات المباشرة والذهاب إلى جميع المحافظات المصرية ؛ بغية الاطلاع على مشكلات وهموم الشعب عن كثب والإسراع في اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها . وفي غضون ذلك أعلن وزير الدفاع آنذاك " عبد الفتاح السيسي " في ٢٦ / ٣ / ٢٠١٤ م المصرية عن عزمه للترشح للانتخابات الرئاسية استجابة لرغبة الجماهير المصرية التي فوّضته سابقا في ٢٦ / ٧ / ٢٠١٣ من أجل التصدي ومحاربة الإرهاب .

وفي ٢٦ – ٢٨ / ٥ / ٢٠١٤ م جرت الانتخابات الرئاسية في ظل رقابة محلية وإقليمية ودولية واسعة مع مشاركة بلغت (٤٧ %) ، أي بمعدل (٢٦) مليون ناخب من إجمالي عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت (٥٠٩ . ٣٠٠ . ٥٢) مليون ، وأعلنت النتائج في ٣ / ٦ / ٢٠١٤ م لتقر بفوز " السيسي " بنسبة (٩٦ %) أما منافسه " حمدين صباحي " فقد أحرز نسبة (٣.٩%) في ظل منافسة ديمقراطية حقيقية مسبوقة بدعاية انتخابية غير تقليدية ؛ إذ طرح كلا المرشحين برامج سياسية مليئة بالمشاريع الإستراتيجية التي تخدم جوانب الحياة كافة . وقام الرئيس المنتخب الجديد " السيسي " بتكليف " إبراهيم محلب " ليتولى رئاسة الحكومة مرة ثانية مع تغيير (١٣) وزيرا وبقاء (٢١) وزيرا في منصبه ليستمر في إدارة حكومة مكوّنة من (٣٤) وزارة .[٦٥]

المطلب الثالث : تمكين مواجهة التحديات الراهنة : –

لم يتبق ما بعد الاستحقاق الانتخابي الرئاسي سوى الانتخابات التشريعية التي بإجرائها ستحسم حالة التوتر السياسي التي شهدتها في البلاد منذ التغيير في مؤسسة الحكم في شباط / ٢٠١١م ، سيما بعد تزوير الانتخابات التشريعية لصالح حزب الرئيس السابق " مبارك " في أواخر عام ٢٠١٠ م كما بحثناه سابقا ، والشيء نفسه تكرر في الانتخابات التشريعية التي جرت في أواخر عام ٢٠١١ م وفي ظل أجواء مليئة بالتلاعب بإرادة الناخب وتزوير نتائج الانتخابات لصالح حزب جماعة الإخوان المسلمين ألا وهو حزب الحرية والعدالة ؛ وكلا التجربتين الانتخابيتين النيابيتين لم تقدم الأنموذج السليم في طريق التحول السياسي الديمقراطي الحقيقي ليكون الأنموذج الذي يحتذ بهِ للأجيال القادمة. والسبب في ذلك استمرار الأساليب نفسها المتبعة خلال السنوات السابقة من شراء الأصوات، إعطاء الهدايا، توزيع الأموال،... وغيرها من الأساليب التي شوّهت جوهر ومضمون الديمقراطية، مما دفع بالمحكمة الدستورية العليا في أن يكون لها القول الفصل في حسم الخرق القانوني الذي حدث على نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة من أجل معالجة الأوضاع السياسية

---

[٦٥] - www . AL – Hayat news . com ، ٣ / ٦ / ٢٠١٤ م .

المتوترة وعدم تكرار ما حدث في عهد الرئيس السابق "مبارك" وتجنيب البلاد من استنساخ تجربة ديمقراطية مُزيّفة لا تخدم سوى من تصدى للمسؤولية واستثمر منجزات ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م.

لذلك تطلبت مرحلة ما بعد التغيير معالجة جدية للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية..... غير المستقرة ، ولكن الأخطر ما في ذلك معالجة ظاهرة الانقسام المجتمعي الذي حدث في عهد حكم الإخوان المسلمين طوال العام الذي حكموا فيه مصر ٢٠١٢ – ٢٠١٣ م ، في ظل تراجع شعبية أول رئيس مدني منتخب في تأريخ البلاد " محمد مرسي " واستمرار تمسكه بالسلطة متذرعا بالشرعية الدستورية أو الشرعية الانتخابية ؛ متناسيا ضرورة إجراء حوار وطني شامل يُفضي إلى تحقيق وفاق واتفاق سياسي – اجتماعي يحقن دماء الشعب المصري ويحافظ على الوحدة الوطنية للبلاد التي تعرّضت للتصدع ولأسباب براغماتية تصب في جني منافع ومكاسب السلطة من دون الاستفادة من المتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية من جّراء تداعيات أحداث الربيع العربي سيما في ليبيا وسوريا واليمن والعراق. إلى جانب ذلك ضرورة العمل من أجل تقليل معدلات الخروقات الأمنية والعنف السياسي والجريمة والتفجيرات..... منذ مجيء حكم الإخوان المسلمين إلى السلطة، مع مراعاة حالة الغضب الشعبي والحِراك المجتمعي الذي يطالب بالتغيير والإصلاح كما حدث في ثورة ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣م واضطرار الجيش المصري لان ينحاز لمطالب الشعب. ومن ثم العمل على إزالة مظاهر العنف المجتمعي الذي عمل الإخوان المسلمين على تغذيته ونشره بشتى الوسائل في جميع المدن، مما دفع بالأجهزة الأمنية إلى إنهاء اعتصامي ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة في ١٤ / ٨ / ٢٠١٣ م ، وفي الوقت نفسه جرى الاتفاق بين شيخ الأزهر " أحمد الطيب " ونائب رئيس حزب النور السلفي " ياسر برهامي " على تشكيل لجنة حُكماء تتولى مهمة تحقيق المصالحة الوطنية خلال المرحلة القادمة .

وأعلن الرئيس المؤقت " عدلي منصور " حالة الطوارئ لمدة شهر وتكليف القوات المسلحة للحفاظ على أمن البلاد ، وفي ١٩ / ٨ / ٢٠١٣ م عقد مؤتمر حركة تنسيقية ٣٠ / ٦ بقيادة الشباب لمواجهة التحدي الأمني المتصاعد ووضع السُبل الكفيلة لدعم مصر عبر خطة شاملة تعمل على محورين في داخل البلاد وخارجها ؛ لحشد الدعم والتأييد اللازمين ليكون القوة التي تقف بالضد من محاولات جماعة الإخوان المسلمين في زعزعة استقرار البلاد بحشد وتعبئة الشارع المصري لصالحهم وبدافع نشر الفوضى واللاستقرار في عموم البلاد .

لاسيما وأن مجلس شورى الإخوان المسلمين يقوم بتحريك المظاهرات العددية المتفرقة وفي مدن متعددة من خلال الاستفادة من أعضائه البالغين (١١٨) عضوا ويساعده التنظيم السري التابع لهم ويتراوح عددهم ((١٠٠٠ – ١٥٠٠)) عضوا ، أما القيادات المخططة للعمل العسكري فيصل عددها الى (١٠٠) قيادي من قيادات الإخوان المسلمين . ولكن الخطورة تكُمن في التنظيم السري سيما وأن القيادات البارزة والمعروفة في الساحة المصرية لا تمثل إلا واجهات إعلامية يقتصر دورها على توفير المناخ الآمن والملائم لنشر حالة انعدام الاستقرار السياسي والأمني في البلاد[٦٦].

من هنا بدت حكومتي " حازم الببلاوي " و " إبراهيم محلب " على التوالي أمام هذا التحدي الأمني الخطير في ظل تزايد ضغوط جماعة الإخوان المسلمين على فئات المجتمع المصري كافة ، تحت ما يسمى ب ((إعادة الشرعية)) رافضة بذلك التغيير المفاجئ الذي حدث بالضد منها من جانب ، وغير مُعترفة بالتحول السياسي الديمقراطي الذي مارسه

---

[٦٦] – فؤاد علاّم: حوار في التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين، قناة المحور الأولى، القاهرة، ٢٠/ ٨ / ٢٠١٣م. (إنصات).

الشعب عند سحب الثقة من أول رئيس مدني مُنتخب في مصر " محمد مرسي " من جانب آخر . [٦٧] إذ إن كفة المعادلة أضحت بيد الشعب لترجح على حساب جميع القوى السياسية المصرية ، رغم إنها تلتقي في الهدف نفسه ألا وهو التغيير والإصلاح السياسي الديمقراطي ومحاربة الإرهاب والعنف والمضي في تحقيق العدالة الاجتماعية....[٦٨] إلى جانب العمل الحثيث من أجل توحيد الخطاب الديني لرص الصفوف بين فئات المجتمع الواحد ونبذ جميع أشكال التطرف والأعمال المتشددة ، ودعم مطالب الشعب المصري وتنفيذها على أرض الواقع على وفق الرؤية التي انطلقت منها القوات المسلحة في تلبية طموحات أفراد المجتمع مع التصدي لجميع العمليات المسلحة والإرهابية التي تحدث في محافظات مصر سيما سيناء ؛ إذ يوجد فهم حقيقي لما تريده الخلايا الإرهابية والإجرامية في أن تحققه على المدى القريب المنظور .[٦٩]

وهذا ما لاحظناه في استهداف مديرية أمن القاهرة ومديرية أمن الدقهلية في أواخر كانون الثاني / ٢٠١٤ م ، وقيام جماعة أنصار بيت المقدس في استهداف المصريين خلال احتفالات ثورة ٢٥ / يناير وعناصر الجيش في أواخر تشرين الأول من العام نفسه في سيناء والعريش ، لاسيما وإن عدد كبير من الجماعات المسلحة كانوا في السجون قبل قيام الثورة وبسبب فتح العديد من السجون في المرحلة التي تلتها ((ما يقارب – ١٤ – سجنا)) مما فسح المجال أمام التنظيمات والفئات المتشددة في أن تمارس دورها ؛ على الرغم من رفض الشعب لوجودهم وهذا ما أثبتته المرحلة القادمة عندما بدأت المعطيات الحقيقية تُظهر القدرة المتسارعة في التصدي للمخاطر سيما بعد القبض على الكثير من قيادات هذه التنظيمات .....

فضلا عن تزايد حجم المخاطر عندما صدر قرار المحكمة الإدارية العليا في ٩ / ٨ / ٢٠١٤ م الذي قضى بحل حزب الحرية والعدالة – الذراع السياسي– لجماعة الإخوان المسلمين ومنعه نهائيا من مزاولة أي نشاط سياسي، على الرغم من مُضي (٢) عاما من نشأة هذا الحزب وتعرضه لإيقاف نشاطاته في أيلول / ٢٠١٣ م بموجب قرار صادر من المحكمة نفسها عقب إنهاء مرحلة حكم " محمد مرسي".

لذا فأن المرحلة القادمة تقتضي حسم حقيقي وسريع للتحولات السياسية والعمل من أجل إيجاد مؤسسة حكم تستند إلى إرادة الشعب بأكمله من دون تهميش أو إقصاء أو إبعاد لأي جهة أو فئة من الحياة السياسية العامة كونه صمام الأمان في احتواء أي أزمة أو مشكلة، بمعنى إن الحاكمية في المجتمع خلال المرحلة القادمة ستكون بيد المجتمعات السياسية المدنية ونواظمها المؤطرة ضمن المدخلات والمخرجات التي اقتضتها التحولات السياسية الراهنة وعلى وفق إرادة الشعوب للمُضي نحو ممارسة الديمقراطية الحقيقية من دون الخروج على الثوابت الوطنية أو المساومة على حقوق الشعب نفسه.

---

[٦٧] – حسنين كروم : غضب شعبي من الحكومة والقوى الثورية لتراجعها عن قانون تنظيم المظاهرات ... وانشقاقات داخل الجماعة الإسلامية ، موقع مجلة القدس ، ٢ / ٢٧ / ٢٠١٣ م ، ص ص ١ – ٢ ، . www . AL – Quds . com .

[68]– Joe Hoover , Egypt and the future of realism , Journal of critical globalization studies , Issue 4 , 2011 . pp , 127 – 134 . ((Ivsl))

[٦٩] – موقع القدس العربي، تأريخ الزيارة، الثلاثاء– ٢٠١٣/١١/٢٦ م ، . www . AL – Quds AL – Arabi. Com

أما الحوار الوطني فهو الآخر سيكون جزءا من المعالجة في دعم النهج الديمقراطي السليم الذي يعترف بوجود الخلاف والاختلاف في وجهات النظر ويضمن استيعاب الجميع في ظل مشاركة فاعلة في العمل السياسي الديمقراطي.[٧٠] وعلى السلطة الحاكمة الجديدة أن تُبدي قدرتها في التأثير في ماهية وكيفية ضبط العلاقات المجتمعية وعلى أساس المساواة الحقيقية ؟ لمنع أي انقسام طارئ يحدث داخل المجتمع .[٧١] عندئذ لابُد من القيام بتسوية شاملة وحل للأزمات والمشكلات كافة من أجل الإصلاح السياسي والاجتماعي عبر نشر قيم الاعتدال والتسامح الموصول بتفاهمات حقيقية تبتغي الحل الأمثل في أي تسوية للصراع السياسي – الاجتماعي وعلى وفق القواعد الدستورية والقانونية النافذة.[٧٢] بمعنى قدرة النظام السياسي الحاكم على استيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية الحاصلة ضمن مديات ضبط حالة الاستقرار في المجتمع حصرا وعلى وفق الحراك الكبير الذي يحدث في داخل هذه المنظومة المجتمعية بالكامل.[٧٣] بمعنى إنه يجب التعاطي مع المرحلة الجديدة وفق رؤية انعدام قدرة أي فئة أو حزب أو كيان سياسي ..... في أن يضطلع بمسؤولية احتكار العمل السياسي بمفرده على حساب الآخرين، ولا يمكن لأي من هذه التكوينات أن توجه ثقافة سياسية أحادية في ظل التطور العلمي – المعرفي في ثورة تكنولوجيا المعلومات . لأن المجتمعات اليوم أصبحت منفتحة بعضها على البعض ، و فاعلية الحاكمية السياسية بدت بيد الشعوب كونها مصدر أي سلطة ومحدد لأي أبعاد في حدود شرعية الحاكم مهما كانت الظروف والأوضاع .

الخاتمة والاستنتاجات

عانت مصر خلال العقود المنصرمة من تراجع شرعية السلطة الحاكمة عدا مرحلتي حكم " جمال عبد الناصر " و " محمد أنور السادات " ، إذ كان الأول يحكم وفقا لمبدأ الشرعية الثورية والثاني هو امتدادا له مدعوما بشرعية الشعب بعد تحقيق انتصارات حرب تشرين الأول / ١٩٧٣ م . ولكن من اللافت للنظر أن الشرعية أخذت منحا آخر في عهد " حسني مبارك " بسبب تنامي التعامل السلطوي وتزايد الهوة مع الجماهير المصرية شيئا فشيء خلال مدة حكمه التي استمرت (٣٠) عاما ((انقسام المجتمع المصري بين فقير يشكل السواد الأعظم وقلة من الأغنياء المنتفعين من السلطة سيما طبقة رجال الإعمال ، الذين أصبح لهم تواجد في كل تشكيلة

حكومية أو تشكيلة نيابية من أجل الحصول على الحصانة وتأمين المصالح الخاصة لهم ، فضلا عن الاحتقانات السياسية وتزايد حجم الأزمات و المشكلات الاقتصادية .....)) ، مما جعلها تتهاوى بسرعة أمام الغضب الشعبي وإرادة الشباب عند قيام ثورة ٢٥ / يناير / ٢٠١١م سيما وأن ثقافة الشبكة العنكبوتية باتت العامل الحاسم في تحديد مسارات المرحلة القادمة .

إن تصاعد حدة الاحتجاجات وما جرى في تونس أواخر عام ٢٠١٠ م وإجبار " زين العابدين بن علي" على التنحي عن السلطة وهروبه إلى السعودية في بداية عام ٢٠١١ م، فسح المجال أمام الشعوب العربية لتغيير الطبقة السياسية

---

[70]– John G . Gunnel and Suny Albany , The real revolution of political science , PS . online , www . apsan net . org . Ps , January – 2004 , P . 49 . ((Ivsl)) .

[71]– Sue Tolleson – Rienhart and Susan J . Carrol , Far from ideal , the gender politics of political science , American political science Review , vol . 100 , No . 4 , 2006 , P . 507, ((Ivsl))

[72]– Philip Carl Salzman, The iron law of politics, politics and the political sciences, www.jostor–org, vol. 23, No. 2, September, 2004, P. 24, ((Ivsl)).

[73]– Tom Crumpacker , Democracy and the multi–party political systems , the international journal of inclusive democracy , vol . 2 , No . 2 , 2006, P. 5. ((ivsl)) .

الحاكمة في دولها بسبب تآكل وانهيار شرعية حكامهم وهذا ما حدث في إنهاء مرحلة حكم " مبارك " في ١١ / ٢ / ٢٠١١م ؛ وبدء المرحلة الانتقالية في ظل إشراف المجلس الأعلى للقوات المسلحة على الانتقال السياسي نحو الحكم المدني . وعلى الرغم من مجيء أول حاكم مدني مُنتخب من الشعب المصري في حزيران / ٢٠١٢ م وهو " محمد مرسي " الذي يُعد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين ، سيما وأن الأخيرة لم تشارك في ثورة ٢٥ / يناير ولكنها تمكنت من القفز على الإنجازات التي حققها الشباب المصري في ثورتهم و تحقيق الحلم الذي راودها على مدى (٨٢) عاما إلا إن ذلك الحلم لم يستمر طويلا بسبب السياسات التي مارستها قيادات الإخوان في ظل محاولة ((أخونة مؤسسات الدولة)) والتي لم تختلف عن سياسات حكم سلفهم " مبارك " . إذ تمكنت من الحصول على أغلبية مقاعد السلطة التشريعية في انتخابات تشرين الثاني – كانون الأول / ٢٠١١ م ومن ثم البدء في توزيع مغانم السلطة بعد تولي " هشام قنديل " رئاسة الحكومة من خلال احتكار إدارة أغلب المؤسسات في الدولة سيما المحافظين ، إلى جانب التدخل في عمل السلطة القضائية والأجهزة الأمنية الحساسة في الدولة ..... في ظل حزمة من الإعلانات الدستورية المؤقتة ، ومن ثم إعلان دستور عام ٢٠١٢ م من أجل الحصول على التمكين الدستوري لتوطين ديمقراطية ناشئة تتماشى مع طموحات الإخوان المسلمين والرغبة في السلطة بعيدا عن طموحات الشعب المصري ، ولكن مع تراكم أخطاء ممارسة الحكم اندلعت ثورة الشعب الثانية في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ م التي دعمها الجيش المصري . ولم تستمر المرحلة الانتقالية الجديدة طويلا في ظل تولي الرئيس المؤقت " عدلي منصور " وقيامه بإصدار إعلان دستوري مؤقت يمهد الطريق نحو خارطة المستقبل التي انتهت بتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب " عبد الفتاح السيسي " مسبوقا بإعلان الدستور الدائم الجديد عام ٢٠١٤ م .

وعلى وفق المعطيات والتطورات أعلاه يمكننا تحديد بعض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث والتي تتمحور في الآتي:

١ – انتهاء نظرية شرعية الحاكم في الاستمرار بالسلطة أمام وجود الرفض أو الغضب الجماهيري ضده، سيما بعد أحداث الربيع العربي منذ عام ٢٠١١م. وهذا ما حدث ضد نظام حكم "مبارك" والرئيس المنتخب "محمد مرسي".

٢ – إن بقاء أي سلطة حاكمة في تولي زمام الأمور مرهون بتحقيق الانجازات التي تنال رضا الشعوب، لأن الحاكمية خلال المرحلة القادمة ستكون للأخير ليس إلا .

٣ – تزايد الهوة بين الحاكم والمحكومين سيما تبجح الحاكم وبطانته بالسلطة في ظل النفوذ الذي يحظى به ، بسبب إحاطته بأجهزة الحماية لتأمين بقائه في السلطة لأطول مدة ممكنة ، ناهيك عن الإفراط في استخدام القوة ضد الشعوب.

٤ – محاولة الرئيس الجديد "عبد الفتاح السيسي" الاستفادة من أخطاء الحكم السابقة بغية التعاطي مع مرحلة جديدة تكفل حقوق المواطن وتضمن تنمية وتطوير المجتمع في المستويات كافة، والابتعاد عن شخصنة المؤسسات التي أضحت سابقا بيد المقربين من الحاكم.

٥ – إلغاء مبدأ احتكار السلطة والعمل بجدية نحو إرساء تداول سلمي للسلطة مستقبلا ، والذي بدأ بالفعل منذ تسليم السلطة من جانب الرئيس المؤقت " عدلي منصور " إلى الرئيس المنتخب الجديد "السيسي" وفقا لمبدأ إن الشعب المصدر الحقيقي للسلطات .

٦ – تدعيم النهج الديمقراطي في جميع مفاصل الحياة السياسية العامة وتحشيد الجهد الشعبي نحو بناء منظومة اجتماعية واقتصادية وثقافية ..... تعمل وفقا لقيم العدالة والكرامة الإنسانية والمواطنة بغية تحقيق طموحات المستقبل التي تضمن إشراك الجميع في عملية ديمقراطية شاملة وحقيقية .

٧ – البدء في كسب قبول ورضا الشعب وتوحيد صفوفه وتجاوز الانقسامات التي حدثت في داخله سابقا من خلال إنجاز مشاريع إستراتيجية طموحة ، كما هو الحال في مشروع تنمية محور قناة السويس الجديدة وتنمية الساحل الشمالي الغربي والصحراء واستصلاح الأراضي الصحراوية وغيرها من المشاريع .

٨ – عودة شرعية القائد الكارزما من جديد في مصر والمتمثلة في الرئيس المنتخب " عبد الفتاح السيسي " مشفوعة بالدعم والتأييد الجماهيري ، من أجل الانتقال إلى شرعية مُمأسسة ومحكومة بمرجعية عقلانية – قانونية تدخل ضمن النهج الديمقراطي المبتغى تطبيقه .

٩ – ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية قائمة على استرجاع الثقة بين الحاكم والمحكومين وجعل المجتمع أكثر استقرارا ، والعمل على استيعاب جميع القوى السياسية والاجتماعية والدينية ..... ضمن المجالات السياسية الديمقراطية المتاحة ؛ لضمان الاستقرار السياسي في البلاد والمضي نحو توطين التجربة الديمقراطية الناشئة .

١٠ – ظهور مبدأ جديد في الحياة السياسية الديمقراطية وهو إنه ليس من الضروري ظهور قيادات تتولى المسؤولية من أحزاب سياسية بعينها ، وإنما الضروري هو الاعتماد على الشعب كونه الأساس في أي معادلة سياسية قادمة . وهذا ما أثبته الشعب المصري في انتخاب رئيس جديد لا يمتلك أي ظهير سياسي .

المستخلص

إن قضية الانتقال من نظام الحكم الشمولي – السلطوي إلى نظام الحكم الديمقراطي نتيجة لحدوث غضب شعبي غير مسبوق في تاريخ مصر الذي انتهى باندلاع ثورتين شعبيتين في ٢٥ / يناير / ٢٠١١ م و ٣٠ / حزيران / ٢٠١٣ م ، جاء ليكشف أبعاد حدود شرعية السلطة الحاكمة التي لا يمكن لها أن تستمر في الحكم مهما كانت شرعيتها ((ثورية ، دستورية ، كارزمية – ملهمة .....)) . إذ إن تمترس السلطة الحاكمة خلف أجهزة الحماية الأمنية من شأنه أن يقوي من شوكتها ليضعف دور المحكومين – المواطنين ، ولكن لمدة محددة لا يمكن أن تطول على حساب تزايد معاناة الناس يوما بعد يوم في ظل تفاقم المشكلات في جوانب الحياة كافة ومن دون معالجة ، لذلك انتهت مرحلة حكم " محمد حسني مبارك " بعد ((٣٠)) عاما من استحكام الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بزمام الأمور ؛ والشيء نفسه بالنسبة الى حكم " محمد مرسي " وهو أول رئيس مدني منتخب من الشعب المصري الذي لم يستمر في حكمه سوى ((٣٦٥)) يوما ، وهي اقصر مدة رئاسية في تاريخ مصر بسبب تضاعف الهوة بينه وبين الشعب ، لاسيما وانه استمر في ذات النهج الذي اتبعه سلفه في ممارسة القوة واحتكار السلطة لصاح جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي المتمثل في حزب الحرية والعدالة الذي تشكل بعد أربعة أشهر من اندلاع ثورة ٢٥ / يناير ، على الرغم من عدم مشاركتهم في الثورة . وكلا المرحلتين من الحكم اتسمت بإضعاف الخصوم والمعارضين وحتى إقصائهم، لتنتهي الأوضاع السياسية والاجتماعية إلى حالة الرفض وعدم الرضا لتؤول الحاكمية في تحديد حدود شرعية الحاكم إلى الشعب كونه مصدر السلطات كما هو منصوص في الدستور؛ سيما بعد أحداث الربيع العربي والثورات التي اندلعت من تونس التي أقصت حكم "زين العابدين بن علي "لتعم الظاهرة في عموم المنطقة العربية ضد حكامها المستبدين.

Abstract

The crisis of Muslim Brotherhoods governing between constitutional legitimacy and revolutional legitimacy in Egypt after 2011

Assistant Professor . DR . Ahmed Adnan Kadhim .

This article has been tackling specific pinpoints and subjects concerning with the crisis of Muslim Brotherhoods governing between constitutional legitimacy and revolutional legitimacy , then the article researched about conditions and causes of conversions that enfolded democracy after eruption popular revolution in 25th January 2011 . But the main items of this article that researched dimensions of legitimacy and its limits , which meant that any legalization either for person or government could not continue more time without achieving tangible objects which comeback for whole society , especially pertaining with political stability and social accordance . Egypt has been witnessed toppling of regime during " Hossny Mubarak " and " Mohamed Moursy " , in spite of the latter was first president – elect supporting by his political organization so – called Muslim Brotherhoods , but he ruled with the same approaches which followed previously by " Mubarak ". Especially the desire to govern as despotism and totalitarian regime without do ones best to application the objects of popular revolution . So that what happened in the governing)) because of broke out another revolution in 30 th ((June 2013 to put an end of power for muslim brothers after just one year ago , then the Egyptian people authorized " Abd AL – FATAH AL- SISI " to change the authority because of the people has a right to withdraw the authorization at any time , therefore it became possible for overtake what to behold suitable in order to overcoming all expecting challenges at turn of new stage .